إقليم كردستان العراق

في 26 كانون الثاني/يناير، اندلعت مظاهرات قرب قاعدة عسكرية تركية في منطقة شيلادزى، محافظة دهوك، تسببت في وقوع إصابات بين المدنيين نتيجة الضربات الجوية التركية في 24 كانون الثاني/يناير، وهي ليست المرة الأولى. وأفادت وسائل الإعلام المحلية والنشطاء أن عددا من المتظاهرين اقتحموا القاعدة وأشعلوا فيها النيران. وفيما بعد، عرف أن اثنين من المتظاهرين لقوا مصرعهم.

في نفس اليوم، أصدرت حكومة إقليم كردستان بيان رسمي حول الاحتجاجات، وانها بصدد إجراء تحقيقات فيما يتعلق ب "اليد التخريبية وراء هذه الأحداث".
في 27 كانون الثاني/يناير، أفاد نشطاء ومنظمات غير حكومية ووسائل الإعلام المحلية، أن قام أعضاء في ألآسايش [قوات الأمن التابعة لحكومة إقليم كردستان] بموجة من الاعتقالات في محافظة دهوك، شملت عشرات من المتظاهرين والنشطاء والصحفيين والافراد الذين كانوا ربما مجرد مارّة. وأيضا ألقت الآسايش القبض على صحفي واثنين من الناشطين على الإنترنت في منطقة باديان، محافظة دهوك، وكانوا في طريقهم إلى دهوك للانضمام إلى تجمع سلمي دعما للاحتجاجات في شلادزى ، حسب ما أفاد به أقاربهم.

بينما أطلق سراح معظم هؤلاء المحتجزين في نفس اليوم، والبعض الآخر تم الإفراج عنهم بكفالة في الأيام والأسابيع اللاحقة. المعتقلين الثلاثة في منطقة باعدرى لا يزالون محتجزين ولم يمثلوا أمام قاض. ويذكر "قانون العقوبات" (رقم 1971/23) في العراق، يوجوب مثول جميع المحتجزين أمام قاضي التحقيق خلال 24 ساعة من الاعتقال. ووفقا للمعلومات التي حصلت عليها "منظمة العفو الدولية"، ان هؤلاء اتهموا بالمادة 156 من "قانون العقوبات العراقية"، التي تشمل عقوبة الإعدام لكل من "يرتكب عمدا عملا بقصد انتهاك لاستقلال ووحدة وأمن ألبلاد وأرضه. " واجهت أسر أولئك الذين لا يزالون محتجزين عقبات إدارية غير قانونية عندما طلبوا زيارة ذويهم.

في 19 شباط/فبراير، كتبت "منظمة العفو الدولية" الى سلطات إقليم كردستان، للحصول على توضيحات حول مكان وجود وحالة واحد من هؤلاء المحتجزين. وأعربت المنظمة عن قلقها أن مديرية آسايش دهوك تخلق عقبات إدارية خارج نطاق القانون وإطالة فترة حجز الصحفي من الوصول إلى أسرته ومحاميه. ويعتبر الحبس الانفرادي نفسه بمثابة سوء معاملة، ويضعه بجدية في خطر التعرض للتعذيب وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وفي وقت لاحق، في مراسلاتهم ل "منظمة العفو الدولية"، أفادت حكومة إقليم كردستان أن الأفراد الذين اعتقلوا بسبب الاحتجاجات في دهوك ضمنهم ثلاثة اعتقلوا خارج دهوك، اعتقلوا بأمر من القاضي وانهم متهمون وفق القانون المعدل لعام 1969 "قانون العقوبات العراقية"، وأنه لا يملك حق الافراج عنهم بكفالة.

تحدثت منظمة العفو الدولية مع عدد من أقارب المحتجزين، ومنذ ذلك الحين أفرج عنهم بكفالة. وذكر الجميع انهم لم يعلموا بمكان وجود ذويهم في الأيام الأولى بعد القبض على أحبائهم، وفيما بعد اكتشفوا انهم كانوا محتجزين في المنشآت الخاضعة لمديرية أساييش دهوك. وأخيراً تمكنوا رؤية أحبائهم بعد أن نقلتهم الشرطة المحلية إلى سجن زيركا، بعد حوالي ثلاثة أو أربعة أيام. بعض هؤلاء المعتقلون أبلغوا أقاربهم أنهم تعرضوا للإهانات والضرب أثناء الاستجواب وكانوا محتجزين في أماكن باردة تعود لمديرية آسايش دهوك.

.
أحد أقرباء العاملين في المنظمات غير الحكومية والذي أطلق سراحه بكفالة ذكر ل "منظمة العفو الدولية" أنهم حاولوا تقديم ملابس دافئة له بعد نقله الى سجن زيركا، حيث الظروف أفضل بشكل ملحوظ، ولكن سلطات السجن رفضت ذلك. وكان قد اعتقل في منزله في ساعات متأخرة من 27 كانون الثاني/يناير. وهذا ما صرّح به "لمنظمة العفو الدولية":

"[أعضاء ألآسايش] جروه خارج منزله أمام أطفاله دون ذكر السبب ودون ان يظهروا لهم أمر الاعتقال. أصاب الخوف عائلته فهربوا من المنزل للإقامة مع أقارب آخرين. في اليوم التالي، لم تخبرنا [ادارة آساييش] ان كان عندهم أم لا. وبعد أربعة أيام، قالوا لنا أنه نقل إلى سجن آخر يسمى زيركا. وفي زيركا، قالوا لنا انتهت ساعات العمل وكان علينا أن ننتظر حتى حلول موعد الزيارات العامة، وهذا يعني اننا رأيناه بعد اقتياده بتسعة أيام. ضربوه في معتقل الآسايش . لم تكن له أية علاقة بالحريق أو العنف. كان مسالما".

الصحفيون والناشطون في KR-I " أبلغوا منظمة العفو الدولية" أن للمنطقة قانون للاحتجاج وقانون للصحافة، لكن الاعتقالات نادراً ما تتم على أساس هذه القوانين. بدلاً من ذلك يستخدم "قانون العقوبات" العراقي المعدل لعام 1969، والذي يمكن أن ينفذ أحكاما طويلة بالسجن. قال أحد الصحفيين الأكراد للمنظمة: "لم يقبض علىّ بموجب قانون الصحافة أو الاحتجاج. دائماً يستخدمون قانون العقوبات. السلطات تبحث دوماَ عن ثغرات في القانون بحثاً عن عقوبة أشد. هذا ليس فقط غير عادل، بل انها تشجع أيضا الرقابة الذاتية ".